الشأن الديني في تونس: الجذور والمآلات

علي بن محمّد الصُّولي

أكاديمي تونسي

ملخص

إنّ الحديث عن الشأن الدِّيني في تونس المعاصرة يعني الحديث عن التحديات الظاهرة والخفية التي عاشتها مؤسسة الزيتونة «الجامع والجامعة» من الداخل ومن الخارج على حدّ السّواء. ولا يمكن فهم هذا الصراع -الذي راوح بين الدِّيني والسّياسي والاجتماعي- إلاّ بالوقوف على أبرز محطاته التاريخية التي أفرزت هذا المشهد الديني-السياسي الذي ظهر بعد اندلاع أول شرارة في ثورات الرّبيع العربي بين 17 ديسمبر 2010م و14 جانفي(يناير) 2011م.

إلاّ أنّ ما حدث في تونس كان في ظاهره اجتماعيًّا-سياسيًّا، ولكنه في باطنه وعمقه إفراز لتراكمات سلسلة من التحديات السياسية-الدينية (Défits politico-religieux) عاشها المجتمع التونسي منذ الاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881م، ثمّ تبلور بشكل جلّي سنة 1934م إثر القطيعة التي حدثت بين الحبيب بورقيبة (1903-2000) ذي التكوين والتوجه العلماني، والزّعيم والمفكر الزيتوني السياسي «عبد العزيز الثعالبي» (1874-1944) مؤسّس أوّل حزبَ سياسي تونسي معاصر يطالب صراحة باستقلال تونس عن فرنسا، وهذا الأخير معروف بخياراته الإسلامية-العربية التي عبّر عنها من خلال تآليفه العديدة ونشاطه السّياسي داخل تونس وخارجها.

من يومها انتقل الصّراع حول المسألة التونسية من صراع فرنسي-تونسي إلى تونسي-تونسي؛ بمعنى أوضح بين خيارين سياسيين-حضاريين، هما: البديل الإسلامي والبديل العلماني...

ومن ثَمّ مهّدت فرنسا بل هيّأت الطريق العلماني للتصدي أو بالأحرى للانتصار على الشق العربي-الإسلامي الذي نعتته بمناسبة وبغير مناسبة بـ«التيّار المحافظ والرّجعي» وبـ«الظلامي»! وفي المقابل نُعت التيار العلماني المتأثّر بالخط العلماني الفرنسي المعادي للدين -والذي يؤمن بوضوح وقوّة بفصل الدين عن الدولة (مقارنة بالتيار العلماني الأنجلو-سكسوني الذي يقرّ بقيمة بل بضرورة الحضور الديني

رؤية تركية
2014 - 9
119 - 103

في الدولـة والمجتمـع)- نُعِـتَ بأنّـه «تقدّمي وحداثي»...!

فالمعركـة بين الاختيارين بـرزت ملامحها منـذ ثلاثينبـات القـرن العشريـن، حيـث لم يتوقّـف الخطـاب السـياسي البورقيبـي عـن التهجّـم عـلى «الزيتونة» وعلمائهـا، بل تعدّاه إلى مرحلة التّشكيك في قدرة الإسلام والفكر الإسلامي على مجابهة قضايا العصر...

عـدّ بورقيبة علمـاء الزيتونة ممن خانـوا القضايـا الوطنيـة، وأنّ التّعليـم الزيتوني كان محلّ ريبة وشك

1- بورقيبة والإسلام

وصـل العداء للدِّين الإسـلامي بشـكل صريـح وفاضـح حـين تمكّـن بورقيبـة مـن السـلطة -إثـر تصفية خصومه السياسـيين- ليقـدّم مشروعـه الحداثـي «الذي هو نسـخة مطابقـة للطّـرح العلـماني الفرنـسي، بـل ربّما كان أكثـر تطرّفًا منه... حيـث أوضح وبكل إصرار في خُطـب عديـدة أنّ «الحداثـة» لـن تتحقّـق إلاّ بالقطيعة مـع الموروث الحضاري العربي-الإسلامي، بدليل أنّ دستور 1959 الذي فرضه على الشّـعب التونسي أسِّس على القطيعة مع المـاضي رغم ديباجته التي نصّت على أنّ الإسـلام دين الدّولة وأنّ العربية لغة البـلاد. وقـد عـدّ بورقيبة علـماء الزيتونة ممن خانـوا القضايا الوطنية، وأنّ التّعليم الزيتوني كان محلّ ريبة وشـك، وهـذا نتيجة الارتياب في القائمين عليـه، وكان هـذا التّعليم رجعيًّا -حسـب عبارتـه- لا يضمـن للمجتمع أيّ تقـدّم، وأنّ اللغـة العربيـة ليسـت لغـة علم ...[1]

فدولة ما يسـمّى بـ«الاسـتقلال» تجنّدت بـكلّ مـا أوتيـت مـن قـوّة ووسـائل لمحو ما تبقى من مخلفات المجتمع التّقليدي التونسي، بـدءًا بإلغـاء الأحبـاس بمختلـف أنواعهـا (عامـة وخاصة ومشـتركة) [2] تمهيـدًا لغلق الجامعـة الزيتونيـة، وتهيئة الأرضيـة لفرض نظـام تعليمـي جديـد يقطـع العلاقـة تمامًـا مـع المـاضي الفكـري والعقـدي الإسـلامي مـن دون تقييـم ولا تقويـم، «وهو مـا يفسّر تلقائيًّا المسـار الانقـلابي (والتجديدي) لبناء مؤسسات الدّولة (الوطنية)، وكذا القرارات الجريئـة جـدًّا والدقيقـة التـي تبنّاهـا بورقيبة بـكلّ حِـدّة وجـرأة وقناعـة فكريـة ثابتة...» [3] آمن بها بورقيبة، وسـعى إلى تجسـيمها بل فرضها بالقوّة على الشعب التونسي حينما تأتي الفرصة المناسبة.

وبالفعـل أدرك بورقيبـة ضرورة فـرض آرائـه ورؤيتـه فيما يسـمّى بتحديـث المجتمع التونـسي التـي خطّـط لها مـن قبـل أنْ يهيمن على السّـلطة... وذلك باحتواء كلّ التيارات السياسية والفكرية حتّى يتسنّى له «تخطّي كلّ العقبات الفكرية والحضارية والدينية وتجاوز السلوك والعقلية التقليدية...» [4].

والأخطـر مـن ذلـك أنّ بورقيبـة جنّـد موالـين لأفـكاره قبـل 1956؛ أيْ قبـل مـا يُعـرف بالاسـتقلال، وواصل بعـده مباشرة في إسـكات كل المعارضـين لسياسـته

العلمانية المتطرفة وعلى رأسهم الإسلاميون والعروبيون... واستعمل كلّ الوسائل الممكنة لترهيب خصومه تارة بالتّهديد وتارة بالتّصفية الجسدية [5].

لذا سعى حزبه المسمى بـ«الحزب الاشتراكي الدستوري» إلى الهيمنة الكلية على الحياة السياسية ومؤسّسات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات وهياكل مهنية واتحادات وجمعيات ثقافية وإعلامية المكتوبة...

بل وصل الأمر ببورقيبة إلى حد إنكار كل المساهمين في النضال الوطني - بما في ذلك اليساريون والنقابيون والحركة الطلابية الزيتونية، ليختزل كفاح الشعب التونسي العربي المسلم في شخصه، ويرشّح نفسه «زعيمًا أوْحدَ» و«مجاهدًا أكبر»، وينصّب نفسه «إمامَ الأُمّة» و«حكيمها» الملهم...». ولا يتمّحل أنْ يذكر اسم الباي أو شخصيات وطنية أو حزب أو هيئة سياسية أو دينية أو اجتماعية ناضلت وساهمت في حركة التحرير... وهو ما أشار إليه وزيره الأوّل يومئذ «محمد مزالي» في كتابه «رسالة مفتوحة إلى الحبيب بورقيبة» [6].

ولا شكّ أنّ هذا التوجّه الهيمني والاحتوائي انعكس مباشرة على الحياة الثقافية والفكرية بشكل سلبي، حيث أقصى الكفاءات المنشّطة للعديد من الهياكل، سواء كانوا من المؤسسين أو المشرفين على مئات الجمعيات الثقافية في كامل تراب البلاد التونسية، وفي مدنها وقراها كافّة... ليتمّ تعويضهم بخريجي جامعة «السوربون» من يساريين وليبراليين.

فكانت النتيجة -كما قال الباحث والمؤرخ د. عبد الجليل التميمي- «البؤس الثقافي والمعرفي والتحقيري الذي وصل إليه الزيتونيون في عهد الاستقلال عندما أُغلقت في وجوههم أبواب الجامعة التونسية للآداب...»، ممّا أفرز بدوره تضييقًا كاملًا على حرية التّعبير، وولّد فقرًا وفراغًا بيّنًا في حركية المشهد الثقافي بعد

وصل الأمر ببورقيبة إلى حد إنكار كل المساهمين في النضال الوطني - بما في ذلك اليساريون والنقابيون والحركة الطلابية الزيتونية

1956 مباشرة... ورغم النّشاط الثّقافي الذي احتضنته السلطة الحاكمة فقد ظهر «قلق شديد حول ظاهرة ضآلة الإبداعات في الحياة الثقافية التونسية» [7].

فهذا القمع البورقيبي وهذه الغطرسة -في اعتقادي- لم يشهد له العالم العربي مثيلًا، بل أجزم أنّ هذه السياسة المعادية للهوية العربية-الإسلامية للمجتمع التونسي الذي تماهى معها بقناعة ووعي منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا- تجاوزت كل الحدود حتى وصلت إلى حالة شاذة في العالَمين العربي والإسلامي، إذا ما قورنت بالقيادات البعثية في العراق وسوريا أوْ القيادة الناصرية الاشتراكية في مصر أوْ القيادة الماركسية في اليمن... والتي حاولت أنْ تُقدّم قراءة جديدة للتراث الديني والسياسي والمعرفي دون المساس بثوابته

أو مؤسساته التقليدية، وذلك بالسّعي إلى تطويرها والنهوض بها... ونفس المثال الذي حدث مع اشتراكية بومدين في الجزائر... والأمثلة على ذلك كثيرة داخل وخارج الوطن العربي(اليابان، أندونيسيا).

فهؤلاء جميعًا ما اتخذوا قرارات أو تبنوا سياسات تتنكّر لهوية الشّعب أو تسعى لتهميش أوْ طمس معالم الإسلام وأسسه بنفس الدرجة التي قام بها النظام البورقيبي، ومحاولته بل إصراره على اقتلاع المكونات الحضارية للمجتمع التونسي.

وإذا علمنا أنّ الاستعمار الفرنسي بل العقلية الفرنسية تعطي أهمية قصوى للجانب الثقافي والمعرفي عمومًا أكثر من غيرها من العقليات الغربية وعلى رأسها الإنجليزية، وأنها حريصة على إحداث تغيير أوْ بالأحرى اجتثاث ثقافة وهوية المستعمَر ليَسْهُل انقياده ويكون امتدادًا لمشاريعها على المدى البعيد ووكيلاً لها في مستعمراتها الحالية أوْ السّابقة... فإنّنا ندرك تمام الإدراك حرص فرنسا على احتضان نخبة من تلك البلدان وتربيتها على الانبهار بالمثال الحضاري الغربي عمومًا والفرنسي خصوصًا، لتقوم بالوكالة على اجتثاث رموز الهوية الثقافية وتشويه ركائزها الحضارية، وعلى رأسها الدين الإسلامي الذي طبع هوية بلدان المغرب العربي من تونس إلى موريتانيا مرورًا بالجزائر والمغرب.

والخطير في كل هذا -كما أشرنا آنفًا- أنّ فرنسا وجدت في شخصية بورقيبة المثال النموذجي التي تبحث عنه الدولة الفرنسية

لينجز ما عجزت فرنسا عن إنجازه أيام الاستعمار المباشر [8].

لكن العامل الاستعماري الفرنسي للبلاد التونسية لا يُمكّننا من فهم هذا العداء البورقيبي للإسلام والعروبة إلاّ بإضافة العامل النفسي أساسًا: وهو شعور بورقيبة بمركب النقص تجاه التقدم المادي للغرب، وأنّ سبب هيمنة هذا الشعور وظهوره بقوة ويسر في أمثال هؤلاء هو التكوين الثقافي والمعرفي الذي تلقاه بورقيبة وأمثاله...

فمنذ أن بدأ يعي محيطه الجغرا-سياسي لم يتربَّ تربية أصيلة ومتينة تكسبه الحصانة لمجابهة وتحدّي المستعمِر (بكسر الميم) القوي عسكريًّا وحضاريًّا... ليسقط في الانبهار بالآخر من دون الاعتبار بأسباب قوته وحدودها وآثارها المدمّرة على الشخصية الحضارية للشعب التونسي العربي-المسلم، الذي تلقى هجومًا شرسًا على دينه ولغته، واختراقًا فظيعًا لهويته تحوّل في العهد البورقيبي إلى فراغ روحي بعد تحويل الطقوس الدينية وفي مناسبات معينة- إلى

مشهد فلكلوري لمدة حوالي نصف قرن، يقابله صمود لنخبة إسلامية مناضلة حاولت بكل ما أوتيت من قوّة أنْ تشدّ من مِكبَح التيار العلماني المتطرف بشقّيه البورقيبي واليساري، وتصنع التوازن في المشهد الديني التونسي إلى حدود انقلاب السابع من نوفمبر 1987 من طرف العسكري «بن علي»، الذي واصل قمع الحركة الإسلامية، لكن بأكثر دموية حتّى انبلج فجر الحرية وسقط هاجس الخوف وطُرد أعتى نظام دكتاتوري-بوليسي. ثُمَّ تداعت آثاره لتحدث زلزالًا في عدّة أقطار عربية، ولا زالت تداعياته متواصلة في عدّة أقطار من العالم من المغرب إلى أوكرانيا مرورًا بالبرازيل وبعض المناطق الآسيوية...

فالمتأمّل في تاريخ تونس المعاصر يلاحظ أنّ العامل الديني -أيْ الموقف من الإسلام- هو المحرّك الأساسي والقوي للحياة السياسية منذ مجيء بورقيبة الذي تجنّد لطمس الهوية الحضارية للشعب التونسي إلى فترة النظام البوليسي الذي قاده بن علي منذ 1987 إلى غاية عشية هروبه يوم 14 جانفي (يناير) من سنة 2011.

ويلاحظ أنّ العامل الاجتماعي-الاقتصادي كان المساعد فقط على تأجيج ثورة الشعب التونسي الذي عانى القمعين الديني والسياسي طيلة نصف قرن. وأنّ الحركة الإسلامية وعلى رأسها حركة «الاتجاه الإسلامي» -والتي تحولت إلى «حركة النهضة»- هي التي أقضّت مضاجع السلطة البورقيبية ثم سلطة بن علي رغم القمع القوي [9] الذي شهدته الحركة الإسلامية بمختلف تياراتها واتّجاهاتها السياسية المختلفة (الاتّجاه الإسلامي وحزب التحرير والتيار السلفي...).

وهذا ما يفسّر أصالة وصمود الشّعب التونسي المتجذّر في هويته العربية الإسلامية خلال هذه الفترة الطويلة، رُغم أنّ بورقيبة بذل جهدًا كبيرًا في تغيير ملامح هوية الشّعب التونسي بكل الأسلحة القمعية سواء كانت سياسية أم فكرية أم قمعية بوليسية شرسة.

فطفح المشهد الديني -بعد ثورة 14 جانفي (يناير) -2011 بقوة، رغم مظاهر المطالب الاجتماعية للمناطق المحرومة والفقيرة...

إلاّ أنّ الصراع الذي بدأت ملامحه تتبلور على الساحة السياسية التونسية هو في آخر المطاف صراع بين تيارين أعادا المشهد الأوّل الذي عاشته تونس بداية 1956 وهو الصراع بين الخط العلماني الفرنسي بشقيه اليساري والليبرالي والخط الإسلامي بتنوع

لم ينس المجتمع التونسي المسلم ضربَ وقمع المؤسسة الأم الحاضنة للهوية العربية الإسلامية طيلة أكثر من ثلاثة عشر قرنًا ألا وهي «الزيتونة» الجامع، والجامعة وفروعها الممتدة على كامل تراب البلاد التونسية وامتداداتها العلمية في القطرين الجزائري والليبي

تياراته (أيْ تيار الإسلام السياسي...) الذي ظهر من جديد ليطرح سؤال الهوية بقوّة.

فقد تبيّن بوضوح لاَ لَبْس فيه أنّ الخطاب الديني الذي سكن قلوب الأجيال المتتالية رجع بقوّة فاجأت كل المراقبين السياسيين والباحثين في الشأن الديني، متجاوزًا كلّ الحسابات والتحاليل التقليدية في محاولة فهم الحراك الاجتماعي الذي شهده المجتمع بعد ثورة 14 جانفي (يناير) 2011. فأصبح هو المهيمن على الساحة السياسية المعاصرة والمحرّك لها مهما تلوّنت مظاهر هذه الحركية الثورية التي يشهدها العالم العربي عمومًا وتونس خصوصًا، التي عاشت قمعًا سياسيًّا وكبْتًا دينيًّا نادرًا ما يحدث في التاريخ المعاصر، وهو شبيه بما حدث للمسلمين في الأنظمة الشيوعية في القرن العشرين.

ولم ينس المجتمع التونسي المسلم ضربَ وقمع المؤسسة الأم الحاضنة للهوية العربية الإسلامية طيلة أكثر من ثلاثة عشر قرنًا ألا وهي «الزيتونة» الجامع، والجامعة وفروعها الممتدة على كامل تراب البلاد التونسية وامتداداتها العلمية في القطرين الجزائري والليبي من برقة شرقًا إلى الجزائر العاصمة غربًا... ودورها الرئيس والفعّال في مقاومة الاحتلال الفرنسي في تونس وفي الجزائر...

ولم ينس أيضًا حلّ الأحباس (الأوقاف) بأصنافها كافة، نظرًا لكونها الممّول الرّئيس للزيتونة ونشاطها العلمي والاجتماعي والسياسي... وذلك بعد حوالي ثلاثة أشهر فقط من هيمنته على السلطة، وبالتحديد في 18 جويلية (يوليو) 1957، وهو دليل واضح على خطّة جهنميّة تمّ التخطيط لها من طرف بورقيبة وجماعته للقضاء على استقلالية مؤسسة الزيتونة، ثم تفتيتها وتقزيم دورها ومحاولة القضاء عليها نهائيًّا رافعًا شعاره الشّهير الذي تبناه خلفه «بن علي» في مواصلة قمع الحركة الإسلامية بتونس، وهو «تجفيف المنابع» لكلّ زيتوني أوْ إسلامي مقاوم لمشروعه العلماني المتطرف... وهو إجراء (أي حل الأوقاف) لم تتجرّأ عليه فرنسا الاستعمارية رغم محاولاتها العديدة في حلّها والقضاء على تمويل واستقلالية «الزّيتونة»، حتّى لا تواصل رسالتها الإصلاحية المعاصرة التي بدأت بفضل تيار زيتوني مستنير منذ أواخر القرن التاسع عشر تبنى الفكر العقلاني الخلدوني، [10] وتواصل مع الشّيخ العلاّمة «محمد الطاهر ابن عاشور» فيما طرحه من بديل في مصنّفه «أليس الصبح بقريب» في إصلاح التعليم الزيتوني... ولكن عدة معوقات من القوى الاستعمارية ورموزها من الدّاخل لإسقاط البديل المستنير الأصيل حالت دون إحياء «الزّيتونة» في ثوب معاصر

يعيد لها إشعاعها الفكري والدّيني والوطني والإسلامي.

وفي هذا السياق كان بورقيبة واعيًا بضرورة القضاء على هذه المؤسّسة العريقة حتّى يتسنّى له تمرير مشاريعه التربوية والاجتماعيّة من خلال تهميش دور الإسلام في كل بديل حضاري-مجتمعي... وهو ما ترجمته القرارات العملية والقانونية القمعيّة والسّريعة الّتي سنّها ونفّذها النّظام البورقيبي مُدركًا خطورة وأهميّة التّعليم في تمرير أفكاره وبرامجه لتهيئة الأرضية الثّقافية والمعرفيّة لتقبّل الأجيال الحاضرة والقادمة لمشروعه الّذي حرص بكلّ الوسائل المتاحة له وعن طريق توظيف الآلة الإعلاميّة لفرضه على المجتمع التونسي...

وبعد محاولة غلق جامعة الزّيتونة -التي شهدت ردود فعل في الدّاخل والخارج- تراجع النّظام البورقيبي قليلًا إلى الوراء، واقترح حصر التّعليم الزّيتوني في شعبة أو فرع في كليّة الآداب تحت تسمية «قسم اللاّهوت» بكليّة الآداب. وبعد فشل المقترح في محاولتين [11]، وتحت الضّغط الدّاخلي والخارجي، تَمّ حصر التّعليم الزّيتوني في مؤسّسة صغيرة في حجم مدرسة ابتدائيّة تحت اسم «كليّة الشّريعة وأصول الدِّين»، وذلك بعد طرد جل الطّلبة المنتمين إليها وتقليل أعدادهم إلى حدود العشرة في المائة [12].

فإلغاء جامعة الزيتونة سنة 1958 -عوض إصلاحها وتطويرها كما هو الحال في المثال الأزهري- يعد خسارة كبرى للتّعليم التونسي عمومًا والجامعي بالخصوص، والّذي بقي يترنّح بلغة مزدوجة طغت فيها الفرنسية على جلّ مواده الدراسيّة رغم وُعود السلطة البورقيبية الكاذبة لتعريب التعليم التونسي واسترجاع مكانة اللّغة العربيّة ودورها في تأصيل الثّقافة والمعرفة المعاصرة ولو بشكل تدريجي... وهو ما انعكس سلبًا على المجتمع التونسي الذي فَقَد أكبر وأصلب قلعة للعلوم والثقافة والتّراث الإسلامي الّتي تخرّجت منها أجيال من فطاحلة العلماء في شتّى العلوم منذ قرون عديدة من التونسيين والعرب المسلمين القدامى والمعاصرين، من أمثال القاضي محمد بن الهواري ومحمد بن هارون الكِناني وابن عرفة وابن خلدون وأبي مهدي عيسى الغبريني وأبي القاسم البرزلي ومحمد الأبّي وأبي القاسم بن ناجي... وغيرهم ممن ذاع صيتهم في المغرب والمشرق في شتّى العلوم الشّرعيّة والعلوم التّجريبيّة والعقلية... ومن المعاصرين نذكر محمود قابادو أبا الحركة الإصلاحيّة التونسيّة والشّيخ محمد بيرم الخامس (ت 1889م) الّذي نقل أفكاره الإصلاحيّة في أكثر من ميدان إلى مصر في التّعليم والاقتصاد والقضاء والسّياسة والصّحافة... والعلامة محمد الطاهر بن عاشور صاحب التفسير القرآني المعاصر «التحرير والتّنوير» وغيرهم.

إلغاء جامعة الزيتونة سنة 1958 -عوض إصلاحها وتطويرها كما هو الحال في المثال الأزهري- يعد خسارة كبرى للتّعليم التونسي عمومًا والجامعي بالخصوص

فالخط العلماني المتطرّف الذي جسّمته السّياسة البورقيبيّة تجاه الدِّين الإسلامي، أفرز تهميشًا ومحاصرة لدور الإسلام في التّعليم والثّقافة والتّربية وتأصيل الاختيارات الحضاريّة المعاصرة... فولّد فراغًا رهيبًا واضطرابًا في الشّخصيّة العربيّة-الإسلاميّة الّتي وجدت ملاذها الوحيد إليها؛ لإعادة توازنها الرّوحي والتّربوي والعلمي فيما تبقّى من همّة بعض الشّيوخ الزيتونيين من خلال دروسهم وخطبهم التّوعويّة، رغم أنواع المضايقات وأصناف القمع والمحاصرة من طرف النّظام البورقيبي الّذي سعى إلى مطاردتهم وحبسهم وإغرائهم بالمال والمناصب ومحاولة إدماجهم في سياسة النّظام الّذي نجح نسبيًّا في استمالة بعضهم لإضفاء الشّرعيّة على قراراته التّهميشيّة والمعادية للإسلام وثوابته بتعلاّت واهية...

2- الإسلام الاحتجاجي من الدّعوي إلى السياسي

ورغم هذا الوضع فإنّ جيلاً من المثقّفين الإسلاميين بدأ يطفو على سطح الحياة الدينيّة والفكريّة والسّياسيّة، حاول تجديد الخطاب الدِّيني وملء الفراغ الرّوحي والتّفكير بثوابت الدِّين الإسلامي، من خلال الدّروس الوعظية الّتي هيأت لظهور ما يعرف بـ»الإسلام السّياسي» في أبرز حركة إسلامية انضوت تحتها جل التيارات الإسلاميّة في تونس، ألا وهي «حركة الاتّجاه الإسلامي»، الّتي نشطت في المساجد والجوامع، وفي بعض الجمعيات الثقافية والفكريّة والمجلاّت والنّشريات الدِّينية والسّياسيّة-الإسلاميّة...

إنّ جِيلاً من المثقّفين الإسلاميين بدأ يطفو على سطح الحياة الدينيّة والفكريّة والسّياسيّة، حاول تجديد الخطاب الدِّيني وملء الفراغ الرّوحي والتّفكير بثوابت الدِّين الإسلامي، من خلال الدّروس الوعظية الّتي هيأت لظهور ما يعرف بـ»الإسلام السّياسي»

فأعادت الروح للحضور الإسلامي في المجتمع، وخلقت نوعًا من التّوازن الفكري والثّقافي والأيديولوجي تجاه الخطاب الرّسمي الّذي ساد وهيمن بشكل قمعي وتسلّطي منذ حوالي الجيلين، وبالتّحديد بين أواسط الخمسينيات وأواسط السبعينيات من القرن العشرين، وهي فترة تاريخية شهدت طغيان الخطاب البورقيبي على الحياة السياسية والفكريّة من خلال توظيف كلّ المؤسّسات الثّقافيّة والتّعليميّة للدّولة للتّرويج لذلك الخطاب الّذي نجح نسبيًّا -في تلك الفترة- في تكوين جيل من «المثقّفين» العلمانيين من بقايا «المدرسة الصّادقيّة» بدعم ومساندة التّيار اليساري والليبيرالي من المدرسة العلمانية الفرنسيّة منذ 1961 تاريخ إنشاء كلية الآداب بتونس.

فكانت هذه الأخيرة وبمعاضدة كليّة الحقوق يومئذ معقل التيّارات العلمانية المعادية للتيار الإسلامي...

وفي خضم ذلك الصّراع الفكري الّذي تحوّل إلى صراع سياسي وأيديولوجي حاد، وصل إلى درجة التّصادم المباشر بين السّلطة ومؤيّديها وبين التّيار الإسلامي الذي فرض حضوره في عدّة مواقع، سواء في المؤسّسات الدِّينيّة أوْ التّعليميّة أوْ المنابر الفكريّة الّتي شهدتها المؤسّسات الثّقافيّة، مثل دُور الشّباب ودُور الثّقافة (نوادي الفكر)... لتتوسّع دائرة الوعي الدِّيني والسّياسي لدى الجماهير العريضة من الشّباب التّلميذي والطّالبي...

وأمام تفاقم الوضع حاولت السّلطة البورقيبية أنْ تطوق الوضع المتوتّر عمومًا ومحاصرة الظّاهرة الدِّينيّة الّتي انتشرت في كلّ الأوساط الشّعبيّة والنخبوية، ولم يعد بالإمكان مواجهتها بالأساليب القمعيّة التّقليديّة، لأنّ تفاقم حضور الظّاهرة الدِّينيّة في المجتمع شَكّل تهديدًا قويًّا للسّلطة الحاكمة في كيانها و«مكتسباتها»، ولم يعد ينفع معه إلاّ تبنّي مقولات دينيّة تحاول أنْ توهِم الشّعب بأنّ النّظام البورقيبي هو القادر على تقديم البديل الإسلامي الحضاري المستنير مقابل طرح تقليدي-رجعي لظاهرة «الإسلام السّياسي» الّذي تجاوز نشاطه الدّعوي والأخلاقي في المجتمع ليتحوّل إلى قوّة منافسة ومهدّدة قادرة على زعزعة المشروع البورقيبي برمّته.

فحاول «بورقيبة» أنْ يتقمّص -بعد شخصيّة الزّعيم الملهم والأوحد- شخصيّة «الإمام والمجتهد العبقري» الّذي قام -حسب زعمه- بالمحافظة على الأصول الإسلاميّة للدّولة التونسيّة... والّذي أعانه الله فيه (أي في عهد بورقيبة) على بعث الدّولة إلى الوجود [13]. (وكأنّ الدّولة لم تكن موجودة قبل بورقيبة. حيث وصل به الغرور الفرعوني إلى اعتبار الشّعب التّونسي غبارًا من الأفراد فبعثه للوجود!) [14]

إلاّ أنّ هذه الشّخصية المضطربة والمغرورة والمراوغة في الآن نفسه، حاولت في كلّ مرحلة من مراحل التحدّيات الكبرى أنْ تتلوّن وتستعمل سياسة «الكرّ والفرّ» دون ملل. فكان أكبر تحدٍّ يلاحق دولة بورقيبة طيلة حكمه هو: الشّأن الدِّيني المتمثّل في المجابهة المستمرّة والصّعبة مع الإسلام السّياسي الّذي قاوم النّظام البورقيبي بكل الوسائل الممكنة، رغم أنّ هذا الأخير نجح في تصفية منافسيه من القوميين بزعامة «صالح بن يوسف»، والشّيوعيين بزعامة الحزب الشّيوعي التونسي الّذي تمَّ حلّه في سنة 1961، والهيمنة على الحركة النقابية واحتوائها... لكنّه وجد صعوبة في تصفية الحركة الإسلاميّة رغم عمليات القمع الدموي والمحاكمات القاسية وأساليب التجويع والتّشريد... حتّى أطاحت به بطريقة غير مباشرة وتخلخل الأمن العام، فجيء بالعسكري «بن علي» ليسيطر على الوضع الأمني المتردّي، ويحمي النّظام من كل تهديد قد يذهب ببورقيبة الهرم ونظامه المتداعي. وفي الأثناء بدأ التّفكير في خلافة بورقيبة.

3- ملامح المشهد الديني التونسي

من هنا بدأت ملامح المشهد الديني التونسي الجديد في الظهور والتشكّل تدريجيًّا في جمعيات دعوية ثمّ ثقافية وفكرية؛ لمقاومة هذا العداء للدِّين الإسلامي والهوية العربية الإسلامية المهددة بالاندثار والمَحْق؛ لتهيمن فيما بعد على الساحة السياسة... ولتكون فيما بعد محور الحياة السياسية والفكرية بظهور «الإسلام السياسي» أو الإسلام الاحتجاجي والمتمثل في:

أ- «الاتجاه الإسلامي»:

الذي تشكّل في رحم النشاط الدعوي ليرشّح نفسه امتدادًا للحركة الإصلاحية التونسية التي ظهرت منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. فهي وصل وتواصل لنضال شيوخ الزيتونة وطلابها الذي حاول بورقيبة إنكاره والقطع معه عبر فرض مشروعه العلماني المتطرف. وحاولت في الآن نفسه ألاّ تكون نسخة مطابقة لحركة الإخوان المسلمين وعيًا منها بضرورة استثمار عراقة وريادة «الحزب الحر الدستوري» الذي أسّسه الشيخ الزيتوني المجاهد «عبد العزيز الثعالبي» المشهور لدى المشارقة بـ«رائد الحرية والنّهضة الإسلامية». والملاحظ أنّ هذه الحركة كانت أقدر من غيرها في شد الأنظار إليها وأحكم تنظيمًا وأوسع انتشارًا لأكثر من ثلاثة عقود...

ب- وفرع «حزب التحرير»:

بتونس المبشِّر بإعادة الخلافة الإسلامية على مستوى العالم الإسلامي من خلال برنامج جاهز يسعى إلى إقناع الناس بتبنيه

رغم قمع السلطة وحصارها المستمر لكل التيارات الإسلامية، فقد برزت من حين إلى آخر جمعيات وتنظيمات إسلامية تحوّلت تدريجيًا إلى قوة دينية ذات آفاق سياسية

آليًّا: فهي حركة إسلامية سياسية ذات قناعات واختيارات واضحة المعالم تسعى إلى إقناع الناس بها...

ورغم قمع السلطة وحصارها المستمر لكل التيارات الإسلامية، فقد برزت من حين إلى آخر جمعيات وتنظيمات إسلامية تحوّلت تدريجيًّا إلى قوة دينية ذات آفاق سياسية مثل:

ج- «جماعة الدّعوة والتّبليغ»:

التي تمحور نشاطها على التربية الروحية وممارسة النشاط الدعوي عبر تنظيم ما يعرف بـ«الخروج في سبيل الله» لحثّ الناس على الرجوع إلى الأخلاق الإسلامية وممارسة الشعائر الدينية وعلى رأسها الصلاة... ولكنها لا تدعو ولا تشارك في أيّ نشاط سياسي، إلاّ أنّها ساهمت بشكل ملحوظ في إحياء الحياة الروحية في المجتمع التونسي الذي عاش نوعًا من التصحّر القسري الذي مارسه النظام البورقيبي، وأتبعه نظام بن علي البوليسي ولكن بأسلوب أكثر تخلّفًا وهمجية...

د- «التّيار السلفي»:

ظهر هو أيضًا في أواخر فترة نظام «بن علي»، وقد تبنّى خطابًا أكثر دقّة وتماسكًا من الناحيتين العلمية والمنهجية من التيار السابق رغم القواسم المشتركة، مركّزًا في خطابه على ضرورة الفهم الصحيح للعقيدة والدين عمومًا، وذلك بالرجوع إلى فهم السلف الصالح الذي يستند إلى القرآن والسنّة، مع التّحذير من البدعة، إضافة إلى الالتزام بالسنن كاللحية والتقصير من الثوب... وقد انتشر هذا التيار بعد الثورة بصورة لافتة، حيث حرص على الانتشار عبر تأسيسه لمعاهد تعليمية في عدة أماكن بفضل الدعم المالي، وتوزيع الكتب والنشريات الحاوية لفتاوى ذات منحى سلفي من مصنفات لرموز وأعلام قدامى ومحدثين.

4- مواصلة انتشار التيار المحسوب على التصوّف

إنّ التيار الصوفي الطرقي الذي أصابته انحرافات فكرية وسلوكية لا علاقة لها بالتصوف السُّنّي الشّرعي الذي أسسته «مدرسة القيروان» في التصوف بداية القرن الثالث للهجرة (التاسع ميلادي)، ثم انتشر على كامل المغرب العربي وبلدان جنوب الصحراء بمختلف مدارسه وتياراته ورموزه، مثل: الشاذلية والتيجانية والعروسية (بن عروس) والعزوزية (سيدي عزوز) والمدينية (محمد المدني)

إنّ ظاهرة التشيّع في البلاد التونسية كانت ولا زالت غريبة عن الواقع الدّيني منذ دخول الإسلام إلى هذه الربوع في منتصف القرن الأوّل الهجري؛ أي منذ العهد الأموي بين عامَي خمسين وخمسة وخمسين للهجرة، بتأسيس مدينة القيروان وإنشاء جامعها الشّهير «جامع عقبة بن نافع»

وغيرها... إلاّ أنّها بحاجة إلى حركة صوفية علمية تصحيحية تنقذها من البدع الفاسدة والممارسة السلوكية المنحرفة، وما طُبعت به في أغلبها من مظاهر فلكلورية وقع توظيفها من طرف السلطة السّابقة....

ولكن يبدو أنّ التيار الصوفي بهذا المفهوم لقي دعمًا من القوى المضادة للثورة لأغراض سياسية بحتة لا علاقة لها بالتصوف المغاربي الأصيل.

و- ظهور التشيّع:

إنّ ظاهرة التشيّع في البلاد التونسية كانت ولا زالت غريبة عن الواقع الدّيني منذ دخول الإسلام إلى هذه الربوع في منتصف القرن الأوّل الهجري؛ أي منذ العهد الأموي بين عامَي خمسين وخمسة وخمسين للهجرة، بتأسيس مدينة القيروان وإنشاء جامعها الشّهير «جامع عقبة بن نافع»، حيث كانت القيروان عاصمة الغرب الإسلامي إلى حدود القرن الخامس الهجري (الحادي عشر ميلادي)، حيث تمكّن الشيعة الإسماعيلية من تأسيس دُويلة في المهدية في منطقة «الساحل التونسي»، ولم تصمد إلاّ حوالي ستين سنة، وبالتحديد ثلاثة وستين سنة؛ نظرًا لوجود رفض بل مقاومة عنيفة ومستمرة من طرف أهل السنة والجماعة: المالكيين مذهبًا، الأشعريين عقيدة، الجُنيديين طريقة في التصوف السُّني-الشرعي.

وعندما انتقلت هذه الأقلية الشيعية-الفاطمية إلى المشرق وبالتحديد إلى مصر، فإنّ أهل تونس سرعان ما أعلنوا ولاءهم من جديد للمذهب السني المالكي الأشعري. وبالتالي لا يمكن الحديث عن أنّ التشيّع هو عودة للجذور الشيعية للبلاد التونسية «بل هو وافد جديد أتى من إيران ثورة الخميني (1979)»[15]. ولكن كان التأثير سياسيًّا أكثر منه دينيًّا.

أمّا بعد ثورة 14 جانفي (يناير) فإنّ الوضع أصبح مغايرًا لما هو عليه سنة 1979؛ لأنّ البلاد التونسية أصبحت عرضة للاختراق السياسي والأمني وتحوّلت -في شبه غياب استقرار الدولة ومؤسساتها- إلى ساحة مفتوحة لكلّ القوى الإقليمية الغربية منها والشرقية، ومن تلك القوى «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» التي حاولت أن تضع لها قدمًا في تونس وتحتلّ هي الأخرى مكانة في الخارطة الدينية... فلوحِظت في آخر فترة «بن علي» محاولات شيعية للظهور العلني، وبخاصّة من أتباع «المذهب الجعفري الإمامي»، ولكن السلطة -رغم صدامها مع الحركات

السنية بتنوع مشاربها- لم تتركهم ينشطون في العلن، لذا اضطروا إلى ممارسة طقوسهم سرًّا، استعدادًا لظروف مغايرة انتظروها بأمل كبير بعد تيقّنهم من أنّ جهاز السلطة بدأ في التآكل تمهيدًا للانهيار التام المنتظر. وبالفعل شرع بعض المتشيعين في النشاط العلني وأصبحوا يبشّرون بمذهبهم لدى العامّة في الأسواق وبعض المحلات التي اتخذوها أمكنة للالتقاء وممارسة الطقوس، بعيدًا عن كثرة الأنظار خاصة في الجنوب التونسي، بل إنّ بعض زعمائهم وشيوخهم قاموا ببعض الحوارات مع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية... ولكننا نعتقد أنّه مهما أُتيحت لهم من ساحات حرية، فإنّ ضمان الحريات العامة لكافة الإسلاميين بتنوّع مشاربهم سوف ينقل المعركة إلى صراع فكري-علني بينهم وبين أغلبية التيارات الإسلامية التي تتبّع -منذ قرون طويلة- المذهب السني الراسخ في كل الأوساط العلمية والشعبية والمؤسسات الدينية، وهو من شأنه تقليص الحضور الشيعي؛ لأنّ تونس وبلدان المغرب العربي كافة وامتدادها الإفريقي حافظت، بل طُبعت بطابع سنّي مالكي أشعري قويّ، زاده الزمن رسوخًا وصفاء بفضل الجهود التنظيرية الكبيرة للعلماء التي لعبت دورًا عجيبًا في الانسجام المذهبي والفكري الذي قلّما نجد مثيله في مناطق أخرى من العالم الإسلامي، حيث يصعب اختراقه أو زعزعته كما هو الحال في المشرق العربي والبلدان الإسلامية الأخرى.

فاجأ «بن علي» الجميع بانقلابه على بورقيبة في نوفمبر من سنة 1987 الذي احتوى على مطالب المعارضة في الحرية والعدالة والكرامة وإعادة الاعتبار لمكانة الإسلام في الدّولة والمجتمع... وسرعان ما انكشف الوجه الحقيقي لدكتاتورية النّظام العسكري الجديد

5- فترة ما بعد بورقيبة والموقف من «الإسلام الاحتجاجي»:

في آخر لحظة فاجأ «بن علي» الجميع بانقلابه على بورقيبة في نوفمبر من سنة 1987 الذي احتوى على مطالب المعارضة في الحرية والعدالة والكرامة وإعادة الاعتبار لمكانة الإسلام في الدّولة والمجتمع... وسرعان ما انكشف الوجه الحقيقي لدكتاتورية النّظام العسكري الجديد الذي واصل قمع الإسلاميين من حيث انتهى بورقيبة. فاتّبع نفس المنهج البورقيبي في مقاومة الظاهرة الدّينية الّتي انتشرت في كلّ الأوساط وتعاطف معها الشّعب والتفّ حولها، وكلّما زاد النّظام في قمعه للإسلاميين تحوّلت الحركة إلى رمز المقاومة ورمز الأصالة والهويّة ورمز العدل الحقيقي والحرية المنشودة، إلى درجة تعاطف العديد من الشّخصيات والهيئات الحقوقيّة ذات الميولات اليسارية والليبراليّة المستقلّة مع ضحايا القمع والاضطهاد «النّوفمبري». فحاول النّظام القمعي الجديد أنْ يُبيّض

صورتـه بجملـة من الإجـراءات الشّـكليّة، مثـل الإعـلان عـن القـرار الرّئـاسي ببعـث جامعـة الزّيتونـة بمعاهدهـا الثلاثـة بعد أنْ كانـت كليـة في عهـد بورقيبـة، وفي إطـار «إعـادة الاعتبار للدِّين» أيضًـا أحدث كتابة الدّولـة للشّـؤون الدينيّـة التـي سرعـان مـا تحوّلـت إلى وزارة الشّـؤون الدِّنيـة. ولكـن تبـيّن في الأثناء أنّ هـذه الإجراءات هي «ذرّ الرّمـاد في العيون»، بدليـل أنه زاد من تقزيم البنيـة التحتيـة للجامعـة المزعومـة، وحصر عـدد طلبتهـا إلى بضـع مئـات، وأنّ وزارة الشّـؤون الدينية مُنحت نصف بناية من أبنية الـوزارة الأولى، وأنّ مؤسّسـة الإفتاء بقيت جـزءًا صغيرًا وثانويًّا بل شـكليًّا من الوزارة الأولى تضع -إلى جانـب مفتي الجمهورية- بضعـة موظفـين يُعَدّون عـلى الأصابع [16]،

وأنّ «المجلس الإسـلامي الأعلى» هو أيضًا تابـع لأحد مديري الوزارة الأولى ولا يتمتع بميزانية مسـتقلّة، ويعمل بقانـون قديم منذ بدايـة الحكم البورقيبي الّذي حرص على أنْ يجعله واجهة شكليّة ليضفي الشّرعيّة الدِّينية عـلى النّظـام كلّـما دعـت الحاجـة إلى ذلـك.

ولكـن رغـم هـذه الالتـواءات لمجابهـة الإسلام السّياسي بنفس الأساليب البورقيبية في الاحتـواء وامتصـاص غضـب المعارضة عمومًا والمعارضة الإسلامية بالأخصّ، ظلّ الورقة الصعبـة التي أقلقـت النظام العلماني الديكتاتـوري في فـترتي بورقيبـة وبـن علي؛ أيْ منـذ أكثـر مـن نصـف قرن مـن الصراع الظاهـر والخفـي بـين الطرحين الإسـلامي والعلـماني...

المعادلة المفقودة القادرة على تحقيق الحلم المنشود لدى الشعوب العربية والإسلامية، طفحت من جديد على سطح الأحداث التاريخية النادرة القادرة على صنع المنعرج الحقيقي والتغيير الحقيقي الذي طالما حلم به كلّ إنسان مضطهد ومقهور، وهو تحقيق «الحرية والكرامة الإنسانية»

وفي الأثناء تفاقم فساد النظام وفاحت رائحته، وهو ما أفقده توازنه وما تبقى من مصداقيته، وأصبح المواطن العادي يتندّر بسرقات العائلتين المتصاهرتين: «بن علي» و«الطرابلسي» في الشارع والبيت.

وقد تسارعت الأحداث التي تمحورت كلّها حول غطرسة النظام وقمعه للحريات، وفي المقابل ازدادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءًا، حتى أصحبت تُرى بالعين المجردة في كل المؤسسات وفي المدن والأرياف... والكل ينتظر سقوط النظام من لحظة إلى أخرى، حتّى اندلعت الثورة بصورة فاجأت الجميع من الداخل والخارج، وانتشر الغضب الشعبي العارم في أنحاء البلاد كالنار في الهشيم، وفرّ رأس النظام، وحوصر أزلامه، وتمّ حلّ حزبه الحاكم. ولم تمرّ تسعة أشهر حتّى وقعت انتخابات 23 أكتوبر الشهيرة التي فاز فيها الإسلاميون، رغم عدم استعدادهم الكامل لها نظرًا لوضعهم الخاص المتمثل في سجن جلّ كوادرهم ولجوء الباقي إلى الخارج...

ومن ثَمّ حصلت المفاجئة الثانية المتمثلة في انتصار الإسلاميين، بالرغم من أنّ الكثيرين من المراقبين في الداخل والخارج راهنوا على أنّ أنصار حزب النهضة الإسلامي لن يتجاوز نسبة نجاحه عشرين بالمائة، وهو دليل آخر على أنّ المسألة الدينية والتعاطف مع الإسلاميين بقيا من اهتمام الشعب التونسي رغم انهيار الاقتصاد والجراح الاجتماعية التي تركها النظام البوليسي-القمعي في نفوس الشعب... وهو ما يفسّر ردة الفعل هذه على الكبت والقهر اللذين عرفهما التونسي في محاولات طمس هويته العربية-الإسلامية من النظامين السّابق والأسبق. أمّا المفاجأة الثالثة فهي تهديم حاجز الخوف لدى العديد من الشعوب -قدوة بثورة تونس- وكسر وهم الخوف من الأنظمة المستبدّة، فاندلعت ثورات ما عرف بالرّبيع العربي والتي فاز فيها الإسلاميون في انتخابات ديمقراطية.

وبعد الصراع ثمّ الذهول مما وقع على المستوى السياسي، استفاقت الثورة المضادة لإفشال هذه الثورات بكل الوسائل الممكنة، وبإعانة من أعداء الشعوب المضطهدة من الداخل والخارج...

وبدون سرد تفاصيل الثورة ومراحلها المتسارعة وما قامت به الثورات المضادة، فإنّ المعادلة المفقودة القادرة على تحقيق الحلم المنشود لدى الشعوب العربية

والإسلامية، طفحت من جديد على سطح الأحداث التاريخية النادرة القادرة على صنع المنعرج الحقيقي والتغيير الحقيقي الذي طالما حلم به كلّ إنسان مضطهد ومقهور، وهو تحقيق «الحرية والكرامة الإنسانية» التي انتهكت بفظاعة لا مثيل لها في عالمَنا العربي والإسلامي، وتحقيق التقدم في كنف «العدل الاجتماعي» حتى يشعر الإنسان بالأمن الحقيقي الذي يشمل الأمن الغذائي والاقتصادي والأمن النفسي والروحي، وهو ما عبّر عنه القرآن الكريم في الآية الرابعة من سورة قريش، بقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾.

ولن يتحقّق ذلك إلاّ ببديل حضاري أصيل وواقعي يراعي تطوّر العصر، ولا يقطع مع التراث، وهو شرط التقدم الحقيقي لا الوهمي، وشرط الإبداع والإضافة الحضارية... وهو ما ينشده الخطاب الإسلامي المستنير الذي يستند إلى القراءة التاريخية؛ (أيْ الواقعية وليست المثالية) والقراءة المقاصدية، بأسلوب المتحرّر من الصراعات المذهبية القديمة والقادر على تجاوز الإشكاليات القديمة والانخراط في العصر بكلّ وعْي تاريخي؛ (أي وعْي بقضايا العصر)، وذلك برفع شعار «الاعتبار دون الانبهار»؛ بمعنى الاعتبار من الماضي التليد الذي صنع القوة والمجد والعدل، وفي الآن نفسه الاعتبار من الحاضر الغربي الذي حقّق التقدم المادي والتقدم السياسي والاجتماعي... ولكنه اعتبار دون الانبهار بماضينا المجيد حتى لا نسقط في الماضوية، ودون الانبهار بالآخر حتى لا نسقط في التبعية السلبية العاجزة عن الإبداع وتحقيق الإضافة الحضارية المنشودة.

وقد لاحت بوادر مثل هذا الخطاب الإسلامي المعاصر في التجربة التركية الحديثة بقيادة «حزب العدالة والتنمية»، التي برهنت على البديل الإسلامي الذكي والمستنير القادر على تحقيق التقدم والحرية والعدل في هذا العصر المليء بالتحديات... آملين بل متفائلين -رغم المؤامرات الداخلية والخارجية لإخفاق التجربة الجنينية- بأنّ التجربة التونسية مرشحة للنّجاح هي أيضًا بإذن الله وعونه.

المصادر والمراجع:

(1) وهي شهادة "مصطفى الفلالي" أحد رفقاء بورقيبة القدامى من على منبر مركز الدراسات العثمانية والموريسكية في مؤتمر حول "السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة: تونس والبلاد العربية" إشراف وتقديم د. عبد الجليل التميمي. وكان ذلك في شهر فيفري (فبراير) 2003.

(2) كان ذلك في 18 جويلية (يوليو) 1957.

(3) وهي قناعات فكرية وأيديولوجية منذ التحاق بورقيبة بباريس لمواصلة تعليمه واحتكاكه بما يعرف بالاشتراكية الدولية في ثلاثينيات القرن العشرين.

(4) د. عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص47.

(5) كما أكّده المناضل والنقابي التونسي الكبير "أحمد التليلي"، انظر في ذلك شهادات كثيرة في المؤتمر السّالف الذّكر، حيث أشار إلى مثال آخر عاشه هذا الوزير ليكون شاهدًا على ديكتاتورية بورقيبة وتحوّلها إلى حالة مرضية، من ذلك أنّ بورقيبة أمر بإيقاف جريدة "Le Phare" في شهر مارس 1981 حالاً؛ لأنّها نشرت مقالاً حول نضال وتضحيات الشعب التونسي ورموزه النضالية من أجل تحرّره من ربقة الاستعمار الفرنسي... ونشرت صورًا لباي تونس والزعيم الوطني العروبي

والإسلامي صالح بن يوسف الذي وقع اغتياله في ألمانيا من طرف المخابرات البورقيبية، وغيره من المناضلين... (المرجع السابق، ص48).

Mzali (Mohamed) "Lettre ouverte à Habib Bourguiba" Publication: Alain Moreau Paris)6(1987 p44.

(7) د. عبد الجليل التميمي، ص48.

(8) لعلّ أفضل صورة لشخصية بورقيبة المهتزّة هو ما نُسب إلى أحد الديبلوماسيين الغربيين العارفين بالعالم العربي–الإسلامي الذي نُقل عنه قوله: «لم أرَ رجلًا خارج فرنسا أقرب إليها من الرئيس بورقيبة، ولم أرَ في العالم العربي رجلًا أقل تشابهًا للعرب منه...». (راجع مقالة "جون لاكوتور – "Jean Lacouture في جريدة "لومند – Le monde"، تحت عنوان "الإستراتيجيا النبوئية – La stratégie prophétique" نُشرت يوم 9 نوفمبر 1987 الصفحات من 1 إلى 4 (المرجع: محمود الذوادي، أضواء على شخصية بورقيبة وعلاقتها المتوترة مع الإسلام والعروبة، فيفري (فبراير) 2003.)

(9)نشير هنا إلى أنّ حوالي خمسة وثلاثين ألف (35.000) إسلامي تمّت محاكمتهم من دون أيّ ضمانات قانونية، وعانوا ويلات القتل والتعذيب والتشريد والملاحقة طيلة الفترتين البورقيبية و"النوفمبرية".

(10)انظر كتابي: د. علي الصولي، "الدين والدولة والمجتمع في مواقف وآثار محمد بيرم الخامس" (1840–1889)، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2003، ص 107، 183.

(11)وهي من بنات أفكار صديقه النقابي والأديب الوجودي "محمود المسعدي" صاحب قصّة "السّد" و"حدّث أبو هريرة قال"... وبعد أنْ فشلت المحاولة الأولى وبعد بضع سنين عاود المقترح مرّة ثانية بتشجيع من وزيره القوي الشّيوعي "محمد الصّياح"... وأخيرًا أرسى على حلّ وسط لتحويل جامعة الزّيتونة إلى كلية صغيرة تحت تسمية "كليّة الشّريعة وأصول الدِّين" يأويها مقرّ مدرسة ابتدائيّة بحي "مونفلوري" القريب من الربض الجنوبي من المدينة العتيقة.

(12) انظر في ذلك كتاب الدّكتور محمود عبد المولى: L'université zaytounienne et la société tunisienne: الجامعة الزيتونية والمجتمع التونسي، نشر المركز القومي للبحث العلمي –تونس 1971، ص 2224–225.

(13)راجع في ذلك كتاب: بورقيبة والإسلام، تأليف: لطفي حجّي، دار الجنوب للنّشر، تونس، ص142.

(14) وقد عبّر عن ذلك في مجلّة المغرب العربي (التونسية) وباللّغة الفرنسية: "poussière d'individus" أيْ "غبار من الأفراد".

(15) راجع في ذلك دراسة أو بالأحرى ملفًّا من إعداد: روعة قاسم، تحت عنوان "الشيعة في تونس.. من السرية إلى العلنية، نشرت بموقع www.akhbarak.net بتاريخ 30/ 03/ 2011.

(16)لا يظهر المفتي إلاّ ليترصّد الهلال ويعلن عن بداية الأشهر القمرية، ويضبط مقدار الزّكاة في نهاية كلّ سنة هجرية، ويرافق رئيس الدّولة في المناسبات الدِّينية، مثل عيدي الفطر والأضحى أو بمناسبة الاحتفال بالمولد النّبوي الشّريف!